

## بيان صحفي

## الإسلام وحده يؤمن استقرار النقد في كازاخستان!

نشر مركز المعلومات الكازاخي (اي اه) في الثاني من حزيران/يونيو معلومة مفادها أن رئيس البنك الوطني كيرات كيليمبيتوف فند إشاعة حول إمكانية تخفيض العملة الكازاخية "التنجي". فقد قال ردا على أسئلة الصحفيين خلال مؤتمر صحفي على خدمة الاتصالات المركزية "أسعار النفط هي الآن عالية. الروبل يقوى، ولكن حتى لو انخفض لدرجة ما، فإن هذا لا يخيفنا". وقال: "أعتقد أنه يوجد لدينا مخزون نقدي متين".

وقال كيرات أيضا "أن الاحتياطات الإجمالية في كازاخستان بلغت اليوم ٢٨ مليار دولار، ولا يوجد أي متطلبات مسبقة لتخفيض قيمة العملة". إن "النفط يحتل حوالي ٦٠٪ من إجمالي صادرات كازاخستان، وهو المصدر الرئيسي لعائدات الدولة من العملة الأجنبية. وقد انخفضت تكلفة النفط أكثر من ثلاثة أضعاف في الأشهر الستة الماضية" كما جاء في بيان صحفي للبنك الوطني.

المرّة الأولى التي تم فيها تخفيض قيمة العملة في كازاخستان كانت في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مباشرة بعد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، عندما ضعفت العملة الكازاخية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ٢٣,٨٪. والمرّة الثانية كانت في الحادي عشر من شباط/فبراير ٢٠١٤ حيث انخفضت قيمة العملة بنحو ٢٠٪.

إنّ هذه السياسة النقدية التي ينتهجها نظام نزارباييف لا تقود اقتصاد البلاد نحو طريق النمو والازدهار؛ لأسباب عدة: الأول: أن "التنجي" (العملة الكازاخية) مرتبط بالدولار الأمريكي، وهذا يعني أن التنجي سيكون دائما معتمداً على الدولار، وأدنى تردد في سعر الدولار سوف يؤثر بشكل مباشر على التنجي. الثاني: أن التنجي يعتمد على أسعار الطاقة، مثل النفط الذي يجري تسعيره بالدولار الأمريكي، وهذا السعر عرضة للتفاوت والتذبذب.

الثالث: وهو الأهم، أن البلاد تحكم من قبل مجموعة إجرامية برئاسة الرئيس نور سلطان نزارباييف الذي يحكم البلاد على أساس القوانين الوضعية، فيستبيحون كل شيء في سبيل مصالحهم الشخصية ضاربيين بمصلحة البلاد عرض الحائط دون وازع ولا رادع.

إنّ الفقر المدقع الذي يعاني منه شعب كازاخستان، بل وشعوب العالم الأخرى هو بسبب النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق عليهم. فكازاخستان غنية بالموارد الطبيعية إلا أن نظام نزارباييف بالتواطؤ مع كل من روسيا والدول الغربية، يقوم ببيع ثروات كازاخستان ومواردها لهم، كما يقوم بتخزين الموارد الذهبية عندهم.

إن مشكلة انخفاض قيمة العملة الكازاخية تحل فقط بنظام الإسلام الذي سيحل مكان نظام الحكم الحالي في كازاخستان، ذلك أن النظام الاقتصادي الإسلامي متميز عن النظم الاقتصادية الأخرى؛ فالعملة في النظام الاقتصادي الإسلامي لها غطاء مدعوم من احتياطات الذهب والفضة مما يجعلها مستقلة عن أسعار الصرف في البلدان الأخرى. وهذا، بدوره، يعطي البلاد استقلالها عن السياسات الاقتصادية للبلدان الأخرى.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على العدل وإنصاف الناس وحل مشاكلهم لأنه نظام من الخالق، فالغاز والنفط وغيرهما من الموارد الطبيعية تعتبر في الإسلام ممتلكات عامة، لقول رسول الله ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار». فيحرم بيع موارد الملكيات العامة وتخزين أرباحها في بنوك أجنبية. كما يحرم بيعها للكفار الذين يعلنون عداوتهم للإسلام والمسلمين من خلال الإساءة للنبي الكريم ﷺ وتدنيس المصحف الشريف.

أيها المسلمون! إن ارتفاع العملة وانخفاضها وكل أزمات الاقتصاد الحالية التي جرّت الولايات والخسائر والدمار على الشعوب هي نتاج النظام الرأسمالي الوضعي، وإننا في حزب التحرير ندرك أن لا مخرج للشعوب من هذه الأزمات والمصائب إلا بنظام الخلافة، ولهذا فإننا ندعوكم للعمل معنا بجد واجتهاد من أجل إعادته بأقصى طاقة وسرعة...

المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

تلفون/فاكس: 009611307594 جوال: 0096171724043

بريد إلكتروني: [media@hizb-ut-tahrir.info](mailto:media@hizb-ut-tahrir.info)

موقع حزب التحرير

[www.hizb-ut-tahrir.org](http://www.hizb-ut-tahrir.org)

موقع المكتب الإعلامي

[www.hizb-ut-tahrir.info](http://www.hizb-ut-tahrir.info)